وجهات متباينة

محمد يحيى شنيف

السياسة والأفكار الهدّامة

■ السياسة، فقدت روعتها، وضاقت دائرة فنونها، بفعل غالبية اللاعبين في المجال السياسي، حتى استطاع البعض تحويل السياسة إلى سوق رخيصة للارتزاق والابتزاز..

الأسباب عدة.. أبرزها الجهل بايجديات السياسة كعلم.. اختراق الدستور والقوانين المنظمة للعمل السياسي.. غياب الأولويات الوطنية وترتيبها.. ضعف الجانب الاقتصادي الذي يجب ان يكون رافداً للجانب السياسي.. تحكم السياسة، وتأثيراتها على العملية التنموية.. الاستقواء بالخارج.. قصر المدة الزمنية لتجربة التعددية السياسية.. انعدام السلوك الديمقراطي داخل معظم الأحزاب والتنظيمات السياسية، ومنظمات المجتمع المدني.. التركيبة الاجتماعية المعقدة.. ضعف التربية ابتداءً من الأسرة، والشارع وحتى المنشآت التعليمية.. تهميش العمل المؤسسي..

تلك وغيرها اشكاليات يعاني منها المجتمع العربي.. وتعكس نفسها سلباً على التنمية الديمقراطية، والمجال التنموي، والثقافة المجتمعية.. كما تعزز الفساد، وتروج الأفكار الهدامة.. وتسيئ كل صغيرة وكبيرة.. وتحد من التفاؤل المستقبلي.. لهذا يتجه بعض السياسيين وأفكارهم الهدامة إلى النفوذ للرأي العام، عبر التزييف، لخلق أزمات ربما لاوجود لبعضها.. مع تعميق الاختلالات، التي إن لم يتم وضع المعالجات لها اليوم، ربما في الغد لا تجد الحلول المناسبة، بسببهم.

عموماً، الخلافات السياسية، لابد أن توجد.. والتباين في الرؤى حق مشروع لكافة الأطراف.. والاتجاه نحو التقارب وبخاصة في القضايا الوطنية الكبرى، ووفق عمل سياسي راقٍ، يتحول «الاختلاف» إلى «اتفاق».. وبالاتفاق حول قضايا الوطن، تزدهر الحياة.. ويتأصل الانتماء الوظيفي، والولاء الوطني.. ويتحقق الأمن والاستقرار.. وينهض الاقتصاد الوطني، ويتحسن المستوى المعيشي..

والسياسة كفن الممكن لاتوجد فيها صداقة دائمة ولا عداوة دائمة، باعتبار أن الحوار الموضوعي يتركز أساساً في المصلحة الوطنية العليا.. أما إغلاق نوافذ الحوار، والتمترس، والانكفاء على الذات، فلا يؤدي إلى أية نتيجة توافقية..

الآن.. لابد من إعادة تفعيل الحوار، حول ماذا نريد؟ وفقاً لقيم وطنية.. واحترام ووضوح لما نُطرح من آراء.. وبعيداً عن أطفال السياسة أو المتطفلين عليها.. مع الاستفادة من ذوي الخبرة، مهما كانوا أقلية.. فعلى المعارضة عدم تهميشهم.

وحبذا لو أن المعاهد الديمقراطية الأجنبية في بلادنا تهتم بتنمية قدرات النشطاء السياسيين وتنميتها، بدلاً من زرع الخلافات، وإثارة الفرقة!!

وأيضاً تتجه الأحزاب إلى الاسهام في التنشئة السياسية السليمة، عوضاً عن بعض المعاهد التي تحاول تضييج الشارع عبر مخرجاتها غير السوية، والتجسير بين المذاهب الإسلامية المعترف بها اجماعاً، مسئولية وطنية.. مع خنق الطرق ذات التمويل المشبوه في أية منطقة من مناطق الجمهورية، ليتوقف الرّيف اليومي المؤدي إلى مزيد من الضحايا الأبرياء، بتجفيف منابع الفتن، وترشيد الخطاب الإعلامي السيئ، الذي يجعل من الحبة قبّة. ■

البركاني :

المؤتمر لا يفكر بالصفقات من وراء تأجيل الانتخابات

■ أوضح الشيخ سلطان البركاني الأمين العام المساعد لشئون السياسة والعلاقات الخارجية بالمؤتمر الشعبي العام.. أن المؤتمر لم يبحث عن صفقة من وراء تأجيل الانتخابات، ولم يطلب من أحد تقديم تنازلات كونه يمتلك الأغلبية البرلمانية.

وقال في حديث أجرته معه صحيفة «الخليج»: يجب ألا نجعل من فترة العامين، القشة التي قصمت ظهر اليمن، وألا تتحول هذه الفرصة الى قضية سياسية تكرس في اثارة قضايا من قبيل كيفية النظام الانتخابي أو غيرها من القضايا، وإنما يجب على الجميع التعاون والوقوف الجاد لمعالجة المشكلات القائمة.

وأضاف: «إذا كان إرجاء الانتخابات سيجعل أحزاب المشترك تتلمس السبل الحقيقية للاصلاح فليس لدينا أفكار معينة للتمترس حولها».ولم يستبعد البركاني في سياق حديثه للصحيفة حول الأحداث الراهنة في عدد من المحافظات الجنوبية، تورط أطراف محلية وخارجية في اثارة هذه الأحداث.

وقال: «لا يستبعد أن تكون هناك أطراف لها مصلحة سواءً اكانت داخل النظام أو خارجه، داخل اليمن أو خارجه، لهم دور في تصعيد هذه القضايا».

واستدرك بالقول: «لكن مع ذلك يجب أن نتعامل معها كقضايا يجب أن تأخذ حقها من الحلول وليس من التجاهل».

ودعا الأمين العام المساعد الى تصحيح الأخطاء التي نالت من الحزب الاشتراكي اليمني، والتعامل مع وضعه في الوضع الصحيح.

نافياً أن تكون السلطة الحاكمة وحدها هي المسئولة عن ذلك.. وإنما مختلف شرائح المجتمع.

وقال: بعد قضية الانفصال، تحامل الناس على الحزب وتعاملوا معه يوم أنْ كان طرفاً أضعف لأنه وقع في خطأ، لكن علينا أن ننسى هذا الخطأ.. فقد مرت سنوات، واليمن ووحدته قائمة ولم يمسها أثر.

وتابع: يجب أن نتجاوز هذا الموضوع، والحزب الاشتراكي وحدوي في تكوينه في الأصل.. مشيراً الى أن من واجبات الحزب الاشتراكي أن يكون له دور ايجابي في مواجهة التداعيات التي تفرزها الأحداث في بعض المحافظات الجنوبية.

وقال في رده على سؤال الصحيفة حول دور الحزب الاشتراكي: «الأصل أن هذه من واجبات الحزب الاشتراكي من دون أن نراهن عليه، ولا أعتقد أن الحزب سيكون في طرف آخر، غير أن يكون جزءاً من الحل وليس جزءاً من المشكلة».

وفي اتجاه آخر يتصل بما وصفته الصحيفة بنشاط تنظيم القاعدة في اليمن.. أوضح البركاني عدم صحة الاعتقاد في مواجهة القاعدة والسلطة مع بعضهما البعض.

وقال: البعض يعتقد أن القاعدة والسلطة في مواجهة مع بعضهما البعض، فيما يفترض أن القضية وطنية ومسئولية كل المواطنين، وليس فقط الأحزاب السياسية.

وأضاف: ضية الإرهاب من القضايا التي لا يجب أن تكون موضع جدل أو تباين، يجب أن تكون قضية السياسيين سلطة ومعارضة، والاعلام والتربية وخطباء المساجد وكل المواطنين.

وحذر الأمين العام المساعد من خطر استهداف اليمن والبحر الأحمر والعربي إثر تفاقم تداعيات أعمال القرصنة البحرية. ■

نشر ثقافة البغضاء في المساجد

مؤتمر المحويت يستنكر ممارسات صعتر

■ انتقد فرع المؤتمر الشعبي العام بمحافظة المحويت- تصريحات رئيس المكتب التنفيذي لحزب الاصلاح بالمحافظة والتي زعم فيها بأن الأمن بمدينة المحويت منع رئيس الدائرة الاجتماعية للاصلاح عبدالله صعتر من إلقاء محاضرة في المسجد.

وأوضحت قيادة الفرع أن الخطابات التحريضية التي تمس أمن الوطن والوحدة والثورة لثقافة البغضاء والكراهية بين الناس والتي سبق للمدعو صعتر وأن ألقاها في بعض مساجد مديريات المحافظة، هي التي أوجبت على أمن المحافظة منع صعتر من استغلال مسجد الأمن لإلقاء مثل تلك المحاضرات، وأكدت أن ذلك الاجراء من صميم عمل الأجهزة الأمنية في عدم السماح باستخدام المساجد للأنشطة الحزبية والخطابات التحريضية.

وبيّنت أن الثابت لدى الجميع - وباعتراف رئيس المكتب التنفيذي لحزب الاصلاح -أن صعتر دعا لحضور بعض الأنشطة الخاصة بفروع الاصلاح والتي يفترض أن تعقد تجمعاتها في مقرات الاصلاح لا في المساجد.

وأكد فرع المؤتمر بالمحويت أن الخطابات التحريضية التي ألقاها صعتر في محاضرات بمساجد الرجم والمحويت قد وثقت بالكامل وفيها من الأدلة ما يكفي لإدانة صعتر وفرع الاصلاح بالمحافظة بتهم التحريض وإثارة التعصب ضد المصلحة الوطنية.■

بهدف الاطلاع على دورة المعهد في مجال التنمية

هاجر والمقدشي يزوران المعهد الوطني للعلوم الإدارية

■ قام الأخوان طه هاجر عضو الأمانة العامة رئيس دائرة الإدارة والخدمات، وعلي المقدشي عضو الأمانة العامة رئيس دائرة الحكم المحلي، بزيارة الى المعهد الوطني للعلوم الإدارية السبت الماضي، حيث التقيا الدكتورة وهيبة فارع، وتم خلال اللقاء الوقوف على دور المعهد الوطني للعلوم الإدارية في مجال تعزيز وتطوير التنمية الإدارية كما اطلعا على طبيعة البرامج والدورات التي يقوم المعهد بتنفيذها في مجال تطوير الإدارة العامة وإدارة الأزمات المحتملة والإدارة المالية ونظم المعلومات والكمبيوتر (spss)، وقد رافق القياديين كل من الاخوة أحمد محمد صلاح نائب رئيس دائرة الإدارة والخدمات لشؤون الخدمات، والأخ جمال محمد راجح رئيس قسم السلطة المحلية بدائرة الإدارة والخدمات. ■

الكوثر المعروف

اقبال علي عبدالله

الديمقراطية ودعاة الانفصال

■ علينا أن نعترف -ونحن في زمن الديمقراطية التي نحتفي اليوم السابع والعشرين من ابريل بالذكرى السادسة عشرة لإجراء أول انتخابات برلمانية في دولة الوحدة المباركة التي أمّنت استمراريتها بالديمقراطية والتعددية وحرية الرأي والرأي الآخر واحترام حقوق الانسان ومشاركة المرأة في صنع القرار والعملية التنموية والاقتصادية بصورة متساوية مع أخيها الرجل- علينا أن نعترف أنه وبعد تسعة عشر عاماً من الوحدة وما حققته خلال هذه السنوات من إنجازات سابقت الزمن وأخرجت جزءاً غالياً من الوطن - المحافظات الجنوبية والشرقية- من نفق الحكم الشمولي المظلم الذي عانى من ويلاته وظلمه كل أبناء شعبنا في الجنوب نتيجة سيطرة الحزب الاشتراكي على مقاليد الحكم دون انتخابات تعزز إرادة الشعب في اختيار من يحكمه.. نقول انه بعد هذه السنوات مازالت بعض العناصر المريضة التي تتحرك من قبل الاجهزة الاستخباراتية الخارجية تتوهم بعودة ماضي التشطير وعودة الحزب الاشتراكي بنسخته الماركسية الشيوعية المبادة الى الحكم.. نعم علينا أن نعترف بذلك وأن الديمقراطية التي جرى الإساءة اليها من قبل هذه الشرذمة هي التي جعلتهم يتحركون ويصرخون بل ويهتفون دون أن يمسهم أحد إلا من جاوز حدود القانون والدستور.

من نافل القول -ونحن في الذكرى السادسة عشرة ليوم الديمقراطية في اليمن - أن نعترف كذلك بأن فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية - حفظه الله ورعاه - هو من أرسى دعائم الديمقراطية منذ الوهلة الأولى في السابع عشر من يوليو عام ١٩٧٨م، كنهج ديمقراطي للوصول الى السلطة، وذلك عندما جرى انتخابه من قبل مجلس الشعب التاسيسي رئيساً للجمهورية بصورة ديمقراطية حرة ونزيهة لم تعهدها اليمن (شمالاً وجنوباً) من قبل، وهذا الاعتراف أو الحقيقة التاريخية الناصعة في حياة شعبنا اليمني هو ما يجعلنا نعتبر السابع والعشرين من ابريل عام ١٩٩٣م امتداداً لتلك المحطة الديمقراطية الاولى في حياة شعبنا اليمني، وكذلك الاعتراف بأن فخامة الرئيس القائد ومنذ توليه الحكم وحتى اليوم قد غرس فينا جذوراً للديمقراطية تحولت بفضل رعايته ورؤاه وفكره الى نخلة سامقة، جذورها عميقة في الأرض وسعفها فارعة في فضاءات واسعة للديمقراطية.

من هنا فإن ما نشاهده اليوم من أعمال وأفعال صبيانية تارة وشيطانية تارة أخرى من قبل جماعات سكن الشيطان فيهم وغرّهم لمعاداة الوطن والتوهم بعودة ماضي التشطير الاسود وعودة الحكم الإمامي الرجعي الكهنوتي المباد، هي ثمرة من ثمار الديمقراطية التي فهمتها هذه الجماعات بصورة مغلوطة نتيجة ما يملى عليها من الخارج خاصة أولئك النفر الذين لفظهم شعبنا بعد أن حاولوا ذبح الوطن وإعلان الانفصال في صيف عام ١٩٩٤م، أي بعد أربعة أعوام فقط من إعادة تحقيق وحدة الوطن.. فانهزموا في حرب خاسرة قادوها أمام الشعب، فانتصرت الوحدة لأنها لم تتحقق بالدبابة بل بخيار الشعب بديمقراطياً لها.واليوم ونحن نشاهد ونلمس ما حققته الديمقراطية -رغم مرارتها وقساوتها في أحيان كثيرة نتيجة تخلف مجتمعنا وعهادة تجربتها- ما حققته من إنجازات لعل أبرزها الانتخابات والتعددية الحزبية وحرية التعبير وإنشاء منظمات المجتمع المدني، واحترام وصيانة حقوق الانسان وافساح المجال للمرأة لأن تكون رقماً على اليمين وليس صفراً على اليسار.. غير أن جماعات- أو نقول «شرذمة»- وجدت في هذه الإنجازات التي حققتها الديمقراطية ضوءاً تخرج خلاله من نفقها الذي ظلت فيه منذ الانتصار للوحدة صيف ١٩٩٤م.. واستغلت المناخ الديمقراطي ليس للتعبير عن رأيها والمطالبة بحقوقها بل للإساءة للوطن ومحاولة تمزيق الوحدة الوطنية للمجتمع وترديد دعوات الانفصاليين الهاربين وممارسة أعمال النهب والتخريب لممتلكات الشعب والدولة.

ولكن نقول: إن هذه الجماعات المريضة نست أو تناست أن اليمن بلد فيه نظام وقانون، ولديه أبناء يحمون وحدته وأمنه واستقراره.. وأن أفعالهم كلها ما هي إلا فقاقيع صابون.■

في ختام دورتها الاعتيادية المحلية

دائمة ريمة تدين أعمال التخريب والفوضى ونشر ثقافة الكراهية

▫ دانت الدورة الاعتيادية الثانية للجنة الدائمة بمحافظة ريمة الاحداث والاعمال التخريبية التي تقوم بها عناصر خارجة على النظام والقانون في بعض المحافظات الجنوبية وبعض مديريات صعدة.

واعتبرت دائمة ريمة في بيانها الختامي لانعقاد دورتها الثلاثاء الماضي برئاسة الشيخ ياسر العواضي ومعه محافظ المحافظة علي سالم الخضمي أن هذه الاعمال تمس الأمن والاستقرار ووحدة الوطن وتؤثر على النسيج الاجتماعي.

كتب: محمد الجرادي - وليد علي غالب

كما دانت الدورة كافة الاعمال الارهابية وكل اشكال التطرف والغلو، ودعت الحكومة الى اتخاذ الإجراءات القانونية في حق من كان له صلة بالتخريب أو بث ثقافة التشطير أو أعمال الارهاب، واهابت بالعلماء وخطباء المساجد والفعاليات السياسية والاجتماعية للارتقاء بدورها في مكافحة هذه الظواهر التي تسيئ الى الوطن وتهدد مكتسباته.

وأكدت دائمة ريمة على التمسك بالثوابت الوطنية وعدم المساس بها ومواصلة العمل على ترسيخ وتثبيت مبدأ الحوار الديمقراطي كخيار وطني لا رجعة عنه لمواجهة مختلف التحديات الماثلة، وبما من شأنه حماية مكتسبات الثورة والجمهورية والوحدة ، وتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية الشاملة وإشاعة مفاهيم الوسطية والاعتدال ونبذ التطرف والغلو والارهاب والنزعات المناطقية والطائفية والفئوية وتطوير وحماية التجربة الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.وفي حين أشادت الدورة بالإنجازات التي تحققت في محافظة ريمة وفي مختلف المجالات أوصت بالعمل على حل المشاكل الادارية والمالية وتذليل الصعوبات التي تقف عائقاً أمام تنفيذ المهام على مستوى فروع المحافظة والمديريات بقطاعيها «الرجالي والنسائي».

وثمنت الدورة المواقف المبدئية للقيادة السياسية ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية تجاه القضايا الاقليمية والدولية..

وعلى الصعيد التنموي أوصت دائمة ريمة بسرعة تنفيذ المشاريع المركزية المتعثرة، واهمها مشاريع الطرقات الرئيسية ومشاريع المياه والكهرباء والمجمع الحكومي للمحافظة، كما أوصت بإنشاء المجمعات الحكومية في مراكز المديريات، والعمل على سرعة نقل الصلاحيات المالية والإدارية للسلطة المحلية في المديريات وفقاً لقانون السلطة المحلية في المديريات وفقاً لقانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية ورفدها بالكوادر المتخصصة والمؤهلة.

العواضي يدعو إلى إحباط مخططات التخريب التشطيرية

■ قال ياسر العواضي -عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام-إن هناك توجهات جادة لقيادة المؤتمر وحكومته باتجاه حكم محلي واسع الصلاحيات ينهي الشوائب الموجودة في نظام السلطة المحلية.

مضيفاً -في كلمته أمام اعتيادية الدورة الثانية للجنة الدائمة المحلية بمحافظة ريمة- إن إشكالية الحكم المحلي القائمة حالياً تتمثل في نقل الصلاحيات من السلطة المركزية للعاصمة إلى المجالس المحلية بالمحافظات، وتغيب دور محليات المديريات.

وأشار العواضي إلى أن استراتيجية تطوير الحكم المحلي لا بد أن تعتمد نقل الصلاحيات إلى المجتمع في الحي والقرية والحارة والعزلة لا احتكارها في المركز.

وذكر عضو اللجنة العامة أن المؤتمر الشعبي العام يمر بمرحلة من أهم المراحل السياسية منذ بداية الوحدة عام ١٩٩٠م، فهو أمام مخاض سياسي كبير ومقبل على مرحلة إصلاح سياسي شامل.

وقال: هناك أطراف تريد إعادة اليمن إلى ما قبل ١٩٩٠م، وأخرى إلى ما قبل ١٩٦٢م، ويتوجب على أبناء الوطن بشكل عام، وكوادر المؤتمر بشكل خاص التصدي لهذه الأطراف وإحباط مخططاتها التخريبية والتآمرية والتشطيرية.

وأضاف: إن المؤتمر ظل ولا يزال حريصاً على وحدة الصف اليمني، ومدافعاً عن مكاسب ثورته ووحدته، ويتجسد ذلك من خلال حرصه على الحوار كقيمة حضارية وأسلوب ديمقراطي ينتهجه في تجاوز المحن والمخاطر.

وعبر العواضي عن إعجابه بالتفاعل والزخم الكبيرين من قبل أعضاء دائمة ريمة، وحرصهم على الحضور بالرغم من صعوبة التنقل.

مشيداً بما شهدته المحافظة من نهضة تنموية، وما يعتمل فيها من حراك تنموي يتمثل في العديد من المشاريع الخدمية والبنية التحتية.

وقال: كل ذلك جاء بفضل القيادة السياسية، وتعاون كل المخلصين من أبناء المحافظة الذين قهروا الطبيعة القاسية، وتحدوا ظروفها في أزمنة غابرة، وما يزالون عند مستوى هذه القدرة من التحدي والإصرار من أجل البناء والتنمية.■

إعلامياً وثقافياً فقد أوصت دائمة ريمة بتفعيل دور معهد الميثاق الوطني فيما يتصل بالدورات التأهيلية لقيادات وكوادر المؤتمر الشعبي العام، كما أوصت بتفعيل الجانب الاعلامي التنظيمي بالمحافظة من خلال الدورات التأهيلية والتدريبية والدعم الكافي لإصدار صحيفة الفأرس وانتظامها الى جانب انتظام إيصال الصحف المؤتمرية وبكميات كافية.

وكانت دائمة ريمة عقدت اجتماعها بحضور (٤٩) من أعضائها في دوائر المديريات، وقد القى الشيخ ياسر العواضي عضو الأمانة العامة اثناء ترؤسه الاجتماع كلمة أكد فيها توجه المؤتمر لإصلاحات سياسية واسعة خلال الفترة القادمة، استجابةً منه للتحديات الماثلة أمام الوطن في مختلف المجالات.. وقال العواضي: لعل إصلاحات في السلطة المحلية هي في مقدمة أجندة الاصلاحات.

وأضاف: إن استراتيجية الحكم المحلي تؤكد على انتقال الصلاحيات من المركز «عواصم المحافظات» الى محليات المديريات.

وأشار الى أن إشكالية الحكم المحلي تتمثل في انتقال المركزية في العاصمة صنعاء الى عواصم المحافظات!!

وذكر العواضي أن ما يواجه الوطن من محاولات إثارة الفتن وأعمال الفوضى بهدف النيل من استقراره وأمنه ووحدته يتطلب جهوداً وطنية ومسؤولة من كل الشرفاء والمخلصين من أبناء الوطن عموماً، ومن كل المؤتمريين على وجه خاص.

وقال: هناك من يريد العودة بالوطن الى ما قبل عام ٩٠م.. وهناك من يريد العودة به الى ما قبل ٦٢م.. لكن هذه المحاولات ستبوء بالفشل أمام الاجماع الوطني والمسؤول والالتفاف الشعبي في مواجهة مثل هذه الدعوات وأصحابها.

محافظ المحافظة علي سالم الخضمي أكد في كلمته خلال انعقاد الدورة على أهمية تضافر الجهود السياسية والاجتماعية من أجل مواجهة التحديات والمشكلات التي تأتي نتيجة لمحاولات البعض من أصحاب المشاريع الصغيرة والرخيصة.

وذكر الخضمي أن محافظة ريمة حققت خطوات متقدمة في مجالات التنمية بفضل الرعاية والدعم الذي يوليه فخامة الرئيس لهذه المحافظة التي مازالت في مرحلة التاسيس.

وقال: علينا تكريس الجهود التنفيذية والتنظيمية في المحافظة من أجل تحقيق المزيد من الإنجازات الخدمية والتنموية للمحافظة وأبنائها.

إلى ذلك أكد رئيس فرع المؤتمر بالمحافظة الشيخ محمد عبده مراد على أهمية استنفار الجهود والطاقات من أجل مواجهة استحقاقات المرحلة المقبلة والمتمثلة في الاصلاحات السياسية، واستكمال حلقات التنمية.■